

المقاربات التعاونية للمنافسة كآلية لتطبيق العناقيد الصناعية

عماري علي

استاذ محاضر ب

جامعة باتنة 1، الجزائر

ammari291@gmail.com

خذري توفيق*

استاذ محاضر ب

جامعة العربي التبسي- تبسة، الجزائر

toufik.khedri@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/03/03 تاريخ القبول 2018/10/05 تاريخ النشر: 2019/03/31

ملخص:

تعتبر العناقيد الصناعية وسيلة للدفع بالاقتصاد الوطني نحو التكامل وتعزيز التنافسية، هذا المفهوم يتجاوز التجمعات الصناعية أو القطاع، إلى وجود روابط منطقية ومتينة بين مكونات وأجزاء العنقود الصناعي، ومن أجل إنشاء وتعزيز هذه الروابط لا بد من وجود مقارنة قادرة على تفسير الميكانيزمات العلائقية. وفي هذا الاطار تأتي المقاربة الحديثة للمنافسة (المقاربة التعاونية) كمساهمة لتحليل دوافع المؤسسة للتفاعل مع محيط أعمالها، كمدخل لتعزيز العنقود الصناعي ومن ثم النسيج الوطني ككل.

الكلمات المفتاحية: المنافسة، التعاون، العناقيد الصناعية.

تصنيف JEL:

Abstract:

Industrial groupings are a mean to push the national economy towards integration and promoting its competitiveness. This concept goes beyond industrial clusters or sector to the logical and strong links between components and parts of the industrial group. For the sake of establishing and strengthening these links, we need an approach that is able to explain the relational mechanism.

Along this vein, the modern competition approach (cooperative approach) comes as a contribution to the analysis of the impetus of the enterprise to interact with its business environment, and inputs to strengthen the industrial group, and then the national fabric as a whole.

(JEL) Classification :

Keywords: competition, cooperation, industrial grouping

Jel Classification Codes:

تمهيد:

تتسم بيئة الأعمال الحديثة بالاضطراب والأكاداة نتيجة لعدة عوامل كاشتداد المنافسة، قصر دورة حياة المنتج والتطور التكنولوجي الحديث... الخ. هذا ما جعل المؤسسة تواجه صعوبات ليس فقط في تحقيق هوامش ربحية مقبولة؛ بل تتعدى إلى تهديدها بالخروج من السوق، خاصة إذا كانت تتبع نمط النظام المغلق، وعدم الانفتاح على محيطها الاقتصادي والاجتماعي.

هذا ما جعل المؤسسة تنفتح بإتباعها سلوكا تعاونيا مع مورديها أو زبائنها من خلال التكامل الأمامي والخلفي كما قد تقوم بالتعاون مع محيطها الاجتماعي.

لقد أكدت النظرية الكلاسيكية للمنافسة أن العلاقة بين المؤسسة ومنافسها هي علاقة صراع بالمطلق على الهوامش الربحية والحصص السوقية، لكن مع تبلور التحالفات، سواء عن طريق الاستحواذ، أو الشراكة الاستراتيجية، مكن من تبني مقاربة حديثة للمنافسة، من خلال السلوك التعاوني، في إطار امتداد التعاون خارج التكامل الأمامي والخلفي، هذا ما يحفز المؤسسة على إنشاء روابط جديدة تساهم في نشوء العناقيد الصناعية. من خلال ما سبق يمكننا طرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة السلوك التعاوني في الدفع نحو اندماج المؤسسة في العناقيد الصناعية.

سنقوم بمعالجة هذا التساؤل من خلال المحاور التالية:

- مفهوم العناقيد الصناعية
- مقاربات المنافسة
- مساهمة السلوك التعاوني في توجه المؤسسة لإنشاء العناقيد الصناعية

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق ما يلي:

- ✓ التعريف بالعناقيد الصناعية.
- ✓ التعريف بمقاربات المنافسة.
- ✓ إيجاد آلية لتطبيق العناقيد الصناعية، تنبع من المؤسسة نفسها.
- ✓ إبراز المقاربات التعاونية، كأسلوب يدفع إلى إنشاء العناقيد الصناعية.

أولا: التأسيس النظري للعناقيد الصناعية

سنحاول في هذا المحور تسليط الضوء على العناقيد الصناعية من خلال إبراز مفهوم الظاهرة ومن ثم الحقل التطبيقي له، وأخيرا دوره في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

1. مفهوم العناقيد الصناعية

العنقود الصناعي تجمع يضم مجموعة من المؤسسات التي تجمع بينهما عوامل مشتركة كاستخدام تقنية متشابهة، أو الاشتراك في القنوات التسويقية ذاتها، أو الاستفادة من يد عاملة مشتركة، ويظم هذا التجمع

مجموعة من المؤسسات المرتبطة والداعمة له⁽¹⁾ فهو تركيز لمؤسسات مصنعة وموردين للخدمات في نفس المنطقة الجغرافية، تتعاون مع بعضها البعض ومع المجتمع المحلي من أجل تقاسم الموارد وتعزيز القدرة التنافسية والابتكار والنمو، فالموارد المشاركة قد تكون بنية تحتية، الطاقة، المواد الأولية، وقد تكون البنيات العامة، فتنفيذ العنقود ينطوي على جوانب فنية، اجتماعية اقتصادية، وسياسية⁽²⁾.

أما "Porter" فقد عرف العنقود -على أساس وطني وعالمي- على أنه مستوى وطني لتحقيق المنافسة العالمية والوطنية، وبناء على ذلك فإن مقياس القدرة التنافسية يعتمد على حصة الصادرات لصناعة معينة، في مناطق صناعية متخصصة، غالباً ما تختلف في الحجم والهيكل والعلاقات مع الأسواق الأجنبية، ويجمع على أن مفهوم العنقود هو مجموع الصناعات السابقة ذات العلاقة⁽³⁾ ومن هنا يرى "بورتر" ضرورة دراسة التأثيرات الاقتصادية للتكتلات الصناعية والتقنية على مستوى الإقليم بسبب وجود العديد من المتغيرات الخارجية التي تؤثر على المحيط⁽⁴⁾.

يتجاوز مفهوم خريطة العنقود فكرة التجمع إلى وجود رغبة في التعاون والتنسيق بين عناصر سلسلة الإنتاج، تؤدي في النهاية إلى تحقيق ربحية أعلى، وبالتالي خلق وسط من المنافسة يؤدي إلى رفع الإنتاجية، هذا ما يناقض النظرة التقليدية للصناعة المتمثلة بالقطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج النهائي المتشابه⁽⁵⁾. وفي هذا الإطار أرادت المفوضية الأوروبية أن تجعل التخصصات الذكية Smart spécialisation واحدة من حقول المنافسة للفترة المقبلة من خلال برنامج يمتد من 2104 إلى غاية 2020. هذا المفهوم تبلور من خلال أبحاث البروفيسور Dominique Foray عن طريق إستراتيجية إبداعية، الهدف منها تحديد جميع المناطق الأوروبية وأولوياتها لتعزيز القطاعات الواعدة في كل بلد من خلال تخصيص أموال أوروبية، وقد وضعت من أجل ذلك قاعدة أوروبية في مدينة اشبيلية للسماح للمؤسسات المسؤولة عن الابتكارات الإقليمية بتبادل وتقاسم أفضل الإجراءات للوصول للأهداف المنشودة⁽⁶⁾.

يعتبر مشروع "واد السليكون" هو أول عنقود صناعي تكنولوجي في العالم، حيث يقع هذا المشروع جنوب كاليفورنيا، ويعتبره الخبراء المنطقة الاستثمارية الأولى في العالم، والمساهم الرئيسي في قوة الاقتصاد الأمريكي من حيث أن معظم أرباحه تأتي من الابتكارات الإبداعية. وكانت بداية المشروع سنة 1938 عندما استطاع أستاذ في الهندسة الكهربائية بجامعة "ستانفورد" إقناع اثنين من تلامذته بعدم السفر إلى الساحل الشرقي للبحث عن فرص للعمل، والبدا بتكوين شركة خاصة لإنتاج أجهزة قياس الكترونية، وفي عام 1950 استطاع الأستاذ جذب بضعة شركات صغيرة، بالإضافة إلى مجموعة من الموردين المتخصصين والمغامرين مكونين منطقة صناعية⁽⁷⁾.

2. الحقل التطبيقي للتحليل عن طريق العناقيد

إن معظم الدراسات المنجزة حول العناقيد تمحورت حول خواص شبكات المؤسسات أو النشاطات الصناعية القوية الارتباط، لكن من زوايا مختلفة، تتمثل في:⁽⁸⁾

✓ الروابط التجارية

✓ روابط الابتكار

✓ روابط سيرورة المعرفة

✓ قاعدة المعارف المشتركة

القيمة المضافة التي يوفرها التحليل عن طريق العناقيد:⁽⁹⁾

✓ يعرض وجه جديد لهيكل الاقتصاد والصناعة، ويحل محل أداة التحليل القطاعي الكلاسيكي.

✓ يدرك طفرات المنافسة في اقتصاد يعتمد على المعرفة أو الإبداع المحدد للميزة التنافسية، ويكشف

أهمية المحددات "الميكرواقتصادية" وريتم التنمية التكنولوجية التي لا تمتلكها المؤسسة.

✓ تساهم في التعبير عن نظام الإبداع من خلال حجم منخفض، وتعطي قياساً لتأثير الحكومات من أجل

علاج نقص النظم.

✓ تستعمل صور مختصرة كأداة للقرار في عديد الدول، وكوسيلة للتنمية الإستراتيجية للمؤسسات في

البلدان الصناعية والنامية.

✓ تساعد على إعادة تعريف كل أدوار القطاع الخاص، الحكومات، والتجمعات المهنية، ولتأسيس التعليم

والبحث، وكذلك لفهم أشكال التعاون والحدود بين الصناعات والتكنولوجيا.

✓ توفر احتمالات للاستثمارات المكملة الغير مستغلة في القطاعين العام والخاص.

ذهب كل من "Salancik Gerald و Jeffrey Pfeffer" سنة 1978 إلى تطوير نظرية اعتمادية الموارد حيث ارتكزا

على فرضية أن "المؤسسة مراقبة من طرف بيئتها، والمسير عليه معرفة 'الإبحار في الأمواج المتلاطمة' والحجة في

ذلك هي تحليل العلاقات الدولية بين السلطة والاعتمادية الموجودة على مستوى مؤسساتهم والمتعاملين

الأخرين، فضعف المؤسسة ناتج عن بيئتها واحتياجاتها من الموارد: مواد أولية، عمالة، رأس مال تجهيزات

معارف...."⁽¹⁰⁾. وقد بين "Joseph Schumpeter" سنة 1942 من خلال تشخيصه لواقع المنافسة أن الصراع

التنافسي إنما هو صراع حول الموارد، لأن هذه الأخيرة هي أداة خلق القيمة وتحقيق الإيرادات، ومن ثم يقول

شومبيتر بأن المنافسة الحقيقية ليست هي تلك التي تناضل من أجل هوامش ربح أو مخرجات المؤسسات

المتواجدة في السوق بل هي التي تناضل من أجل أصول تلك المؤسسات وحيازتها، وهذه المنافسة قد تأتي من

ظهور تكنولوجيا جديدة، أو مصادر تموين جديدة أو نمط تنظيم جديد⁽¹¹⁾ من خلال التحكم في تخصيص

وتوظيف الموارد⁽¹²⁾ والذي يمثل مصدر قوة للمؤسسة ومدخل لتحقيق مزايها التنافسية.

في الواقع وانطلاقاً من المبادئ التي وضعها كل من Boyer, Dagenais et Martin سنة 1981 حيث بين أن

الصناعات في البلدان المتقدمة تندمج في شكل عناقيد صناعية، فكلما كانت العناقيد متكاملة، كلما كان البلد

أو الإقليم متطوراً، ومن ثم جاءت الأهمية القصوى للروابط المنشأة للعناقيد⁽¹³⁾.

3. دور العناقيد الصناعية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

انطلاقاً من واقع أنه لا يمكن أن يعزل المقاتل نفسه ومؤسسته عن متغيرات بيئة الأعمال التي توفر له مجموعة من الفرص، كما قد تحمل له مجموعة أخرى من التهديدات. فالنظرة القطاعية التي تبني نظرتها انطلاقاً من جميع الصناعات ذات المنتج النهائي المتشابه تعد قاصرة، عكس تلك المبنية على العنقود الصناعي، الذي يعتبر سلسلة مترابطة من الصناعات ذات العلاقة، سواء في إطار التكامل (الأمامي أو الخلفي أو الأفقي) من حيث مدخلات الإنتاج أو التكنولوجيا أو حتى المستهلكين وقنوات التوزيع... الخ.

فالعناقيد الصناعية تعد داعماً حقيقياً للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة -بشكل خاص- من خلال وجود نوع من الارتباط والتكامل في إطار التعاون والمصالح المشتركة.

ففي صناعة الأذية الإيطالية -التي تعد رائدة في المجال- هناك العديد من الصناعات الداعمة والمرتبطة بها بشكل مباشر، مما ساعد على خلق عنقود صناعي قادر على المنافسة والتميز العالمي من خلال الفاعلين في البيئة الواسعة، تبدأ بمعاهد التصميم المختصة، مصانع الجلود، ولا تنتهي بصناعة الآلات الإنتاجية. إن الاقتصاد الجزائري قادر على تطبيق هذه الصيغة في كثير من الصناعات، كالنسيج والجلود والميكانيك، عن طريق إنشاء معاهد مختصة وإيجاد روابط منطقية بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين في ظل طلب محلي، وبالتالي دفع هذه الصناعات لتتشكل على هيئة عنقودية تعمل على تعزيز قدرتها التنافسية⁽¹⁴⁾ فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة التي لا تغري المؤسسات الكبيرة بدخولها، كما أن حجمها صغير ومتقارب وعددها كبير، مما يصعب احتكارها للسوق إلا في ظروف استثنائية⁽¹⁵⁾ وهنا يبرز دور المقاتل القادر على الإبداع سواء من خلال إنتاج منتج جديد أو تجديد منتج سابق، أو اختراق أسواق جديدة من جهة، أو إنشاء شبكة علاقات مع مؤسسات أخرى تمكنه من إيجاد موقع لنفسه في إطار العنقود الصناعي والاستفادة من سلاسل القيمة للمؤسسات الأخرى، رغم هذا فإن واقع المقاتل الجزائري لا يزال مرهوناً بالتبعية للأسواق الخارجية في عدة مجالات، فهو يضطر في كثير من الأحيان إلى الرفع الفجائي في الأسعار نتيجة ارتباطه بمادة أولية مصدرها الأسواق الخارجية، وقد يوقف نشاطه الإنتاجي لعدم توفر قطع الغيار، إضافة إلى هذا قد يتذبذب إنتاجه -خاصة الصناعات الفلاحية- نتيجة تذبذب الموسم الفلاحي، فقد تتوفر الطماطم الصناعية، والمشمش والتمور بأسعار مغرية وتنافسية إلى درجة قد تغري المقاتل لدخول هذه الصناعة، إلا أنه قد يصطدم في الأعوام اللاحقة بتحقيقها لأسعار قياسية.

ثانياً: مقاربات المنافسة

إن بيئة الأعمال الحديثة تتسم بالحركية، ويختلف تحليلها حسب خلفية التحليل نفسه فتنافسية الدولة ما هي إلا مجموع تميز مؤسساتها العاملة في مختلف القطاعات ومن هنا يأتي دور هذه الأخيرة في الرفع من درجة رفاه المجتمع وتقدمه، ومن أجل هذا تسعى الدول والمؤسسات الاقتصادية على حد سواء - رغم اختلاف أهدافهما- إلى زيادة تمييز المؤسسات عن طريق مجموعة من الأنشطة المتعلقة بالمؤسسة، وكذا الاستفادة من الظروف المحيطة بالبيئة، ومعرفة حقل المنافسة.

1. المنافسة التقليدية

تندرج التنافسية على المستوى الدولي ضمن النظرية الاقتصادية في إطارها الدولي بعيدا عن الاقتصاد المغلق وبالتركيز على الفوارق الكامنة في العديد من الاقتصاديات في تفاعلها مع بعضها من أجل توزيع الموارد النادرة بين الدول لإشباع رغبات الأفراد والجماعات، وقد جاءت النظرية الكلاسيكية على أنقاض الفكر الماركسي بفضل إسهامات كل من "Adam Smith, David Ricardo, John Stuart Mill" وآخرون وكان انشغالهم يدور حول عدة نقاط:

✓ ما هي السلع المصدرة والمستوردة؟

✓ ما هي الأرباح المتوقعة من التجارة؟

✓ ما هي شروط التبادل؟

وللإجابة على الأسئلة السالفة يرجع الكلاسيك كل ذلك إلى اختلاف التكلفة بين الدول فأعتبر آدم سميث أن التكاليف المطلقة هي المحدد الرئيسي باعتبارها تحدد بعنصر العمل هذا الأخير غير قابل للانتقال خارج حدود البلد لذلك فالدول تتاجر للحصول على ما يتم استهلاكه بأسعار منخفضة ومن أجل ذلك يسعى المستهلكون إلى اقتناء حاجاتهم من الخارج متى كانت الأسعار منخفضة مقارنة بالداخل ويرجع آدم سميث انخفاض الأسعار هذا إلى مبدأ التخصص في العمل، والتبادل بين دولتين سيكون على أساس التكاليف المطلقة هذا الوضع مقبول فيما إذا كانت الدولتين تنتجان سلعتين تكون لإحدهما الميزة المطلقة في إحدى السلعتين ويكون للثانية الميزة في السلعة الأخرى، لكن ماذا لو كان لأحدى الدولتين الميزة في كلا السلعتين؟ لقد أجاب ريكاردو على هذه الوضعية فيما يعرف بقانون الميزة النسبية حيث ستقوم التجارة والتخصص على أساس أي من السلعتين يكون فيها البلد أكثر كفاءة، أي التخصص السلعة على أساس السلعة التي يمتلك فيها الميزة النسبية في إنتاجها مقارنة بالسلعة الأخرى في نفس البلد ويبادلها بالسلعة التي لها قصور نسبي في إنتاجها، فالبلدان يستطيعان إعادة توزيع عوامل الإنتاج وفق للميزة النسبية لكل بلد.

يمكن لدراسة التنافسية من اتجاهين، اتجاه ضيق يركز على تعريف التنافسية بالاعتماد على متغيرات اقتصادية قصيرة الأجل واتجاه أكثر توسعا يعتمد على المتغيرات الهيكلية متوسطة وطويلة الأجل، وفيما يتعلق بالاتجاه الضيق تعرف القدرة التنافسية للدولة لإمكانية البيع في الأسواق الخارجية أو تحقيق فائض في الميزان التجاري أو بانخفاض تكلفة وحدة العمل في الدولة مقارنة بمنافسها أو باتجاهات سعر الصرف الحقيقي وقد وجهت العديد من الانتقادات لهذا الاتجاه فلا يمكن قبول أن التنافسية مجرد تحقيق فائض في الميزان التجاري حيث توجد العديد من الدول تعاني من عجز حاد في ميزانها التجاري ورغم ذلك تتمتع بزيادة واضحة في الدخل، وقد دفع هذا النقد "Prestowitz" سنة 1994 إلى التأكيد على ضرورة عدم لخلط بين مفهوم التنافسية ومؤشرات قياسها. فيما جاء الاتجاه الثاني ليقدم أكثر توسعا فيرجعها إلى متغيرات هيكلية تؤثر على الأداء الاقتصادي في الأجلين المتوسط والطويل، هذا الاتجاه يلقي الاهتمام بمستويات المهارات والابتكارات وانعكاس

ذلك على الإنتاجية ومستويات المعيشة⁽¹⁶⁾. وقد عرف معهد التطوير الإداري "IMD" التنافسية على المستوى الدولي بأنها كيفية استغلال الدولة ومنشأتها الاقتصادية لمجموعة الميزات المتاحة لتحقيق ثروة وطنية، وهذا لا يعني ربط التنافسية بما تمتلكه الدولة من ثروات طبيعية بل بكيفية استغلالها من أجل الوصول إلى الرخاء الاقتصادي⁽¹⁷⁾.

2. التحول في المنافسة التقليدية إلى المنافسة الجماعية الصناعية

أكد العديد من الباحثين والأكاديميين في حقل الاستراتيجية لفترة طويلة على كون المنظمة وحدة أساسية في التحليل، ولكن في الفترة الأخيرة أقر العديد منهم وفي مقدمتهم " Edith Penrose " بأن الاعتماد على المنظور التقليدي للمنظمة يسبب مشكلة في الفهم.

فقد صرح "Gomes-Gasseres" بأن الاعتماد على المنظمة كوحدة تحليل للقوة الاقتصادية لم يعد ملائماً فالمنظمة ربما تزيد من قوتها عن طريق تكوين تحالف إستراتيجي وبذلك فإن إدارة النقاش حول التنافس ضمن المجموعة يمثل مجالاً غنياً في حقل الإستراتيجية والمنظمة، وعلى الرغم من ذلك تبقى النماذج التقليدية للمنافسة نقطة بداية جيدة مع ضرورة إجراء تعديل لها والشكل أدناه يوضح التحولات الأساسية في مفاهيم نماذج المنافسة التقليدية.

جدول يوضح الفروقات الجوهرية بين المنافسة التقليدية والمنافسة الجماعية

أساس المقارنة	المنافسة التقليدية	المنافسة الجماعية
وحدات التنافس	المنظمات	المجموعات
هيكل المنظمة	احتكار القلة لعدد قليل من المنظمات	احتكار القلة لعدد من المجموعات
مصادر التمايز التنافس	المزايا المستندة للمنظمة	المزايا المستندة للمجموعة
الموارد القيمة	مسيطر عليها من قبل المنظمة	تجمع من خلال أعضاء المجموعة

المصدر: سعد علي، جواد محسن راضي، التحالفات الإستراتيجية في منظمات الأعمال، البيازوري، ط1، الأردن 2011، ص ص 208.209.

يمثل هيكل الصناعة نقطة اختلاف بين النموذجين، فهيكّل الصناعة يمكن أن يصور على شكل احتكار قلة تتنافس فيه مجموعات تحالفية بالموازاة مع منظمة أو عدة منظمات. تعتمد المنظمة في ظل احتكار القلة التقليدي على المزايا المستندة إلى المنظمة كمصدر للتمايز بينها في ظل المنافسة الجماعية تعتمد على المزايا المستندة إلى المجموعة.

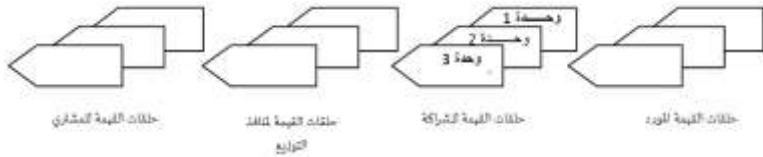
تستطيع المنظمة وفق النموذج التقليدي أن تسيطر على الموارد عن طريق الملكية وتتحكم فيها عن طريق الهيكل التنظيمي عكس المنافسة الجماعية حيث المجموعة تقوم بتجميع الموارد من أعضائها وتتحكم من خلال هيكل المجموعة وبذلك فإن وحدة التحليل الرسمية هي المقدرات التي تسيطر عليها المجموعة.

يفترض النموذج التقليدي أن المؤسسة تستحوذ على حصتها السوقية عن طريق سلسلة القيمة التي تشغلها وهذه الحصّة تتأثر بالقوى التنافسية في الصناعة أما بالنسبة للمنافسة الجماعية فالقوة التفاوضية بين المنظمات ضمن كل مجموعة هي المحدد الرئيسي لحصّة المنظمة من أرباح المجموعة.

ثالثا: المقاربات التعاونية كضرورة لتطبيق العناقيد الصناعية

بعد الانتقادات التي وجهت للمقاربة الكلاسيكية في ظل بيئة الأعمال الحديثة وظهور المؤسسة اليابانية ظهرت نظريات حديثة لتحليل التنافس وميكانيزماته، من زاوية تختلف عن أن التنافس هو أمر حتمي ومرادف للصراع. وانطلاقا من سلاسل القيمة التي هي مجموعة من الأنشطة المتجانسة استراتيجيا بغرض تحليل التكلفة والتعرف على مصادرها الحالية والمحتملة لتحقيق الميزة التنافسية والشكل التالي يوضح كيفية انتقال التكلفة من المورد إلى أن يتحملها المشتري أو المستهلك النهائي وبالتالي انتقال القيمة مع انتقال التكلفة.

شكل يوضح نظام القيمة



المصدر: نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز الإسكندرية للأعمال، مصر، 1998، ص 90.

من خلال الشكل يتضح لنا أن المؤسسة قد تقوم بإنشاء علاقات إستراتيجية، سواء مع المورد أو الزبون تمكنها من اكتساب مزايا تنافسية، ويمكن لهذه العلاقات أن تمتد لتشمل بعض المنافسين في إطار التحالف وتجزئة الأسواق في حصص، مما يزيد في تنافسية المجموعة وتشكيلها لما يسمى بالعناقيد الصناعية.

1. نموذج التغيير المستمر

لقد أفرزت بيئة الأعمال الحديثة ارتفاعا في وتيرة الابتكار وما ترتب عليه من دخول منتجات جديدة، وبشكل مكثف كما و نوعا، موازاة مع أخذ ذوق المستهلك منحا تصاعديا جعل من الصعب ضمان ولاء المستهلك وتحقيق ميزة تنافسية تتسم بالاستدامة ولو نسبيا هذا ما دفع المؤسسات إلى الاصطفاف كنوع من أنواع التعاون، والشراكة والتفاعل بين المتعاملين معها، سواء كان إلى الوراء أو إلى الأمام، أو حتى مع المنافس المباشر، ومن أهم نماذج التغيير المستمر: المنافسة المفترطة، المقاربة العلاقتية التداخل بين المنافسة والتعاون وهي مبينة كالتالي⁽¹⁸⁾:

1.1 المنافسة المفترطة

لقد أشار "Rechard D'Avenir" إلى هذه المقاربة حيث لفت الانتباه أنه في ظل هذا المفهوم سوف تتوقف القواعد الحالية وتواجه معارضة بشكل دائم، وأن حدود الصناعة سوف تبدو مهمة بشكل متزايد، كما أن ولاء العميل سيكون من الصعب استدامته، وبتعبير آخر فإن التغيرات البيئية السريعة كالتطور التكنولوجي قد أدت إلى تسريع حركة الأعمال ورفع كثافتها صارت تلج على المؤسسات لبناء مزايا جديدة في ظل فقدان المنافسين لمزاياهم الحالية، حيث تتميز المنافسة المفرطة ب:

✓ رفع القيمة للعميل.

✓ قصور دورة حياة المنتج.

✓ اعتماد المؤسسات على الإبداع والمرونة، حيث أصبح من غير الممكن للمؤسسات المحافظة على تموقعها السوقي مما جعلها في سعي دائم للعمل على المحافظة على مكاسيها وموقعها.

هذه المنافسة تتأسس على سرعة وعدوانية الأحداث في ظل التغير المستمر لقواعد اللعبة ومواقع المنافسة، فضلا عن عامل الوقت، الذي يلعب دورا محوريا باعتباره مدخلا لخلق الميزة.

إن هذا النموذج قد سمح بإعطاء مفهوم جديد لبيئة الأعمال، أقرب للواقع من سابقه إلا أنه يؤخذ عليه افتقاره إلى أداة تحليل تساعد على تطبيق هذا المفهوم كمنهج عمل.

تعتبر المنافسة المفرطة نقيضا للمنافسة الساكنة بسبب ديناميكية البيئة، وعدم استقرارها والتغيرات التكنولوجية الحاصلة بشكل دائم، وأساس هذه المنافسة ليس السعر أو التكلفة بل هو خلق القيمة.

2.1 المقاربة العلاقاتية

في سنة 1998 ظهرت مقاربة جديدة تقوم على فكرة إمكانية إقامة شراكة وتعاون بين المؤسسات، على اعتبار التحالفات قد تحسن من أداء المؤسسة نتيجة احتكاكها بأخرى في تفاعلها معها، هذا التفاعل قد يخلق ما يسمى بالمزايا العلاقاتية كمصدر للميزة التنافسية " وقد ذهبت كل من شركة "رونو" الفرنسية و"نيسان" اليابانية لتجسيد هذه العلاقة عن طريق صناعة سيارة كهربائية صديقة للبيئة - نحو صفر انبعاثات- تعمل بالبطارية وقد تمكنت هذه السيارة من حصد الجائزة الأولى لسنة 2011"⁽¹⁹⁾. فالتعاملات والروتينية المتراكمة سواء مع العميل أو المورد ستسمح لنشوء روابط التعاون، مما يتيح إمكانية مواجهة المشاكل بشكل جماعي، وانتقال المعارف لاسيما الضمنية منها مما ينشأ كفاءات جديدة ويققل من حدة الصراعات، ويخفض من تكاليف المعاملات "وتعتبر الشراكة بالمعلومات أحد الأوجه المقيدة على المستوى الصناعي و تعني التحالفات التعاونية التي تتشكل بين اثنين أو أكثر من المؤسسات، بغرض المشاركة بالمعلومات، و الحصول على ميزات إستراتيجية"⁽²⁰⁾ في محاولة للاستجابة لمتغيرات بيئية حدثت للحاق بمتغير بيئي أو أكثر أو تأتي لاستباق متغيرات متوقعة بحيث تستطيع المؤسسة استخدام التحالف الاستراتيجي ضمن استخدامها للاستراتيجيات التنافسية في مزيج متكامل⁽²¹⁾.

إن هذا النموذج في الحقيقة وإن وجد فهو ضيق عمليا ومحدود في حين تسود المنافسة والصراع العلاقات مع المؤسسات الأخرى، والهدف الأصلي من قيام علاقات من هذا النوع هو المنافسة.

2. التداخل بين المنافسة والتعاون

هذه المقاربة أكثر واقعية من سابقتها حيث تقوم الفكرة على أن العلاقة بين المؤسسات لا هي حرب مستمرة ولا هي سلام دائم، فالمؤسسة من خلال علاقاتها تهدف إلى الرفع من قيمة العميل وهذا هو مفهوم التعاون وفي الوقت نفسه فإن هذه القيمة يتنافس عليها الفاعلون في إنشائها وهذا هو مفهوم المنافسة.

ويصف هذا المدخل الأحداث المحتملة عند التقاء جوانب التعاون والتنافس وجها لوجه، فوفق المنظور الكلاسيكي القوتين متعارضتين كما ورد في إشارة آدم سميث عام 1776 بأن الأفراد من نفس الحرفة نادرا ما يلتقون سوية، ولكن إذا حدث اللقاء الرسمي ينتهي غالبا بالمؤامرة ثم تعمقت هذه النظرة خلال الزمن حتى أصبح المدخل المهيمن في الاقتصاد الحالي الذي يساوي بين التعاون والتواطؤ من أجل زيادة القوة في السوق في حين أكد "Khanna et al" إلى أن ميل المنظمة في التحول من السلوك التعاوني إلى السلوك التنافسي يرتبط بمحفظة الأسواق التي يعمل فيها الشريكان، ودرجة التداخل فيها في حين حاول البعض دراسة تأثير هيكل السوق على توليد مشاريع مشتركة وكشف تأثير هذه المشاريع على سلوك المنظمة، إذ وجد أن كلفة الصفقة محدد رئيسي لميل المنظمات نحو تكوين هذه الشراكات⁽²²⁾.

إن التنافس والتعاون يبقيان في توتر مستمر وأن أحدهما يتفوق على الآخر، والوصفة النمطية التي يمكن أن يسترشدها المدراء في هذا المجال حول الفصل بين التعاون والتنافس عن طريق استخدام هيكل حاكمية ملائم، والمثال على ذلك هو التحالف الاستراتيجي بين شركة "Xevox" وشركة "Fuji Xerox" حيث تشاركتا في المجالات التكنولوجية وتعاونتا في مجالات متعددة بسبب الإجراءات التي اتخذتها الشركتان في حصر المنافسة بينهما عن طريق منح عقود تراخيص إقليمية بينهما حيث رفعتا شعار (السياج الحصين يجعل الجار حسنا)، في حين فشل التحالف الاستراتيجي بين Hon eywell و Yamatak بسبب فشلهما في فصل مجالات التعاون والتنافس بينهما إذ قض التنافس في الأخير على مجالات التعاون" يجب أن تختار المؤسسة المبادرة لإنشاء شبكة تحالفات، نمط الهيكل الذي يعمل على إثارة الدوافع من أجل زيادة مستوى الأداء، ولذا فإن عدم وجود نوع من الحاكمية سيعرض المجموعة للمخاطر، وتصيح مجرد تجمع عشوائي⁽²³⁾.

خلاصة:

تلعب العناقيد الصناعية دور مهما في الاستغلال الأمثل لموارد البلد، هذا ما يمكن من تعزيز تنافسيته والرفع من كفاءة أدائه في الاستجابة للطلب المحلي، بل والذهاب نحو تحقيق فوائض في ميزان المدفوعات عن طريق وجود صناعات متينة قادرة على تصدير منتجاتها إلى الأسواق الخارجية. فقد أدى الانفتاح الاقتصادي للدول النامية بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، إلى تهديد المنتجين والصناعيين في عقر دارهم، ما استوجب ضرورة

إيجاد ميكانيزمات جديدة قادرة على الاستجابة إلى هذه التحديات، في إطار المنافسة. وتأتي العناقيد الصناعية كوسيلة لتحقيق الأهداف المنشودة، تحاول المؤسسة تطبيقها عن طريق المقاربة التعاونية للمنافسة وفي ظل نظرية اعتمادية الموارد، والحاجة إلى التفاعل مع محيط الأعمال والبيئة الكلية، عن طريق تفعيل آليات التعاون، وهيكلي حاكميته، بحيث يمكن من تجسيد روابط منطقية وعادلة وتحديد حدود المصالح، للوصول إلى شراكة إستراتيجية، تعود بالفائدة على جميع أجزاء ومكونات العنقود الصناعي.

الاحالات والمراجع:

- 1- المرصد الوطني للتنافسية، التنافسية في الفكر الاقتصادي، مصر، تموز 2011، ص 19.
[http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&ved=0CEMOfJAC&url=http%3A%2F%2Fwww.ncosvria.com%2Fassets%2Ffiles%2FrepL.pdf&ei=ldXUclHH9KA7Oalz4CgAg&usq=AFOjCNEYy-uYwY4-IIPxjSibhXB1jEX1A&bvm=bv.44442042.d.ZWU\(30/03/2013\)..](http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=3&cad=rja&ved=0CEMOfJAC&url=http%3A%2F%2Fwww.ncosvria.com%2Fassets%2Ffiles%2FrepL.pdf&ei=ldXUclHH9KA7Oalz4CgAg&usq=AFOjCNEYy-uYwY4-IIPxjSibhXB1jEX1A&bvm=bv.44442042.d.ZWU(30/03/2013)..)
- 2 - jean Paris et autres, revue des opportunités pour un avenir prometteur et durable de l'industrie canadienne des pates et papiers, le maitre papetier, Québec, 2011, <http://lemaitrepapetier.ca/index.php/energies-forestieres/bioraffinage/276-revue-des-opportunités-pour-un-avenir-prometteur-et-durable-de-lindustrie-canadienne-des-pates-et-papiers.html> (04/04/2017).
- 3- لؤي صادق، القدرة التنافسية للصناعات الغذائية الفلسطينية وأفاق تطويرها، مذكرة ماجستير، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005، ص 41.
- 4- راضية بوزيان، المناطق الصناعية التقنية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية للجزائر انطلاقا من تجارب بعض الدول، كوريا الجنوبية نموذجاً، مجلة أماراباك، الأكاديمية الأمريكية للعلوم والتكنولوجيا، المجلد الثالث، العدد الثالث، 2011، ص 66.
- 5- المرصد الوطني للتنافسية، مرجع سابق، ص 20.
- 6 - <http://jinnove.com/Actualites/La-smart-specialisation-commence-aujourd-hui> (01/04/2013).
- 7
[http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&ved=0CDUQFJAB&url=http%3A%2F%2Fwww.cpas-egypt.com%2Fpdf%2FMamdoh_Mostafa%2FPHD%2F006.pdf&ei=VtXUB-iB47T7Abr54CODg&usq=AFOjCNF7ooug4SIOjyNu2vc0stbS4Kx2hA&bvm=bv.44442042.d.ZWU\(30/03/2013\)](http://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=2&cad=rja&ved=0CDUQFJAB&url=http%3A%2F%2Fwww.cpas-egypt.com%2Fpdf%2FMamdoh_Mostafa%2FPHD%2F006.pdf&ei=VtXUB-iB47T7Abr54CODg&usq=AFOjCNF7ooug4SIOjyNu2vc0stbS4Kx2hA&bvm=bv.44442042.d.ZWU(30/03/2013))
- 8- OCDE, Gérer les systèmes nationaux d'innovation, OECD publishing, France, 1999, p:93.
- 9- ibid
- 10- Mary Jo Hatch, théorie des organisations: de l'intérêt de perspectives multiples, édition Boeck universit2, Paris, 2000, p:93.
- 11- نور الهدى بوهنتالة، المداخل العامة نحو الموارد الحاسمة لتمليك الميزة التنافسية للشركات، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية عدد 21، 2009، ص 138.
- 12- محمد عبد حسين الطائي، نظم المعلومات الاستراتيجية' منظور الميزة الاستراتيجية'، دار الثقافة، الأردن، 2009، ص 155.
- 13` Yvon Bigras, Bernard Vermot-Desroches, une méthode flexible pour l'identification des grappes industrielles au canada, université du Québec.
[http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCwQFJAA&url=http%3A%2F%2Fwww.cjrs-rcsr.org%2Farchives%2F13-1%2FBigras-Vermot-Desroches.pdf&ei=7HJdUcWXDlaCiAbml4HQcW&usq=AFOjCNGOYMEFzJ5s9cZzgMty37zzwjD5BQ&bvm=bv.44770516.d.ZWU\(04/042013\)](http://www.google.dz/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&ved=0CCwQFJAA&url=http%3A%2F%2Fwww.cjrs-rcsr.org%2Farchives%2F13-1%2FBigras-Vermot-Desroches.pdf&ei=7HJdUcWXDlaCiAbml4HQcW&usq=AFOjCNGOYMEFzJ5s9cZzgMty37zzwjD5BQ&bvm=bv.44770516.d.ZWU(04/042013))
- 14- قطاف ليلي، أهمية الجودة في تعزيز التنافسية في المؤسسة الصناعية الجزائرية، مجلة الاقتصاد الصناعي، مخبر الدراسات الاقتصادية للصناعة المحلية، جامعة باتنة، العدد الأول، 2009، ص 138.
- 15- الطيب داودي، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية، الواقع والمعوقات-حالة الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد 11، 2011، ص 69.

- 16- سامية لحول، التسويق و لمزايا التنافسية، دراسة حالة مجمع صيدال لصناعة الدواء في الجزائر، أطروحة دكتوراه العلوم، شعبة تسيير المؤسسات، جامعة باتنة، 2008/2007، ص ص 61، 62.
- 17- راضية بوزيان، مرجع سابق، ص 67.
- 18- نور الهدى بوهتالة، مرجع سابق، ص ص 141 - 144.
- 19 -le site web de Renault :
<http://www.renault.fr/decouvrez-renault/environnement/environnement/index.jsp>(2012/06/01).
- 20- عامر إبراهيم قنديلجي، علاء الدين عبد القادر الجنابي، نظم المعلومات الإدارية، دار المسيرة، الأردن، 2007، ط 2، ص 150، 151.
- 21- عبد الرحمن بن عنتر، المقومات الأساسية لتطوير القدرة التنافسية في المؤسسات الصناعية، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة باتنة، العدد 20، 2009، ص 46.
- 22- سعد علي العززي، جواد محسن راضي، التحالفات الاستراتيجية في منظمات الأعمال، دار اليازوري، ط1، عمان، 2011، ص 217.
- 23- المرجع نفسه، ص ص 215، 218.